نتيجة لذلك، ينصرف التفكير الوطني، عموماً، نحو تبديل الاشخاص. ولكن تحصل خيبة الأمل عندما يتغير الأشخاص ويبقى مسار الأمور على حاله.

لا شك في أن الاشخاص الذين تهاجمهم الأدبيات السياسية الوطنية يتحملون مسؤوليات، كبيرة أو صغيرة، في صنع كوارث البلدان العربية، ولكن مواقفهم، وتصرفاتهم، التي وان سهلت حلول الكوارث دون شك، لم تكن هي العامل الحاسم في ذلك.

العامل الحاسم هو التركيب الاجتماعي ـ الاقتصادي للبلدان العربية. انها مستعمرة قديمة، ونالت استقلالها، وأمامها شوط كبير من أجل التطور على مختلف الأصعدة.

هذا التركيب الاجتماعي ـ الاقتصادي هو الذي يصنع سقفاً مرحلياً لمسار البلدان العربية الوطني، لا تستطيع أن تتجاوزه بدون أن تُدخِل معطيات جديدة الى الواقع القائم فيها. وهنا النقطة الأساسية، التي من الضروري ان تركز القيادات السياسية الوطنية عليها، فتحاول ان تجيب عن السؤال عما يمكن ادخاله على الواقع العربي، في هذه المرحلة أو تلك.

طبعاً، لا يمكن بضربة سحرية تغيير التركيب الاجتماعي ـ الاقتصادي العربي؛ وانما يمكن النضال من أجل تطويره. وهذا النضال هو واجب مستمر يقع على عاتق القوى الوطنية العربية، وتفاصيله مرتبطة، ارتباطاً وثيقاً، بالنضال السياسي، وان بدا الأمر وكأن ثمة انفصالاً بين الحقول الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. عندما تكون البلدان العربية سوقاً استهلاكية لمنتجات البلدان الرأسمالية المتطورة، لا يمكن توفر المناخ الضروري للصراع مع الامبريالية. هناك صلة وثيقة بصورة خاصة بين الحصول على السلاح من الدول الرأسمالية الصناعية، وعدم جدية استعمال هذا السلاح لتحقيق أهداف وطنية. كذلك الأمر عندما يكون الانتاج ضعيفاً، أو متخلفاً، ومقتصراً على الصناعات الاستخراجية. أيضاً، تضعف امكانات الصراع ضد الامبريالية عندما يكون المجتمع قبلياً، أو متفشية فيه الأمية، أو يخضع لعملية استغلال ضخمة، الخ.

كل ذلك يفترض أن يؤلف موضوع نضال دائم لدى القوى الوطنية؛ والانجازات الجزئية التي يمكن تحقيقها في مجال التركيب الاجتماعي ـ الاقتصادي توظف بطبيعتها كمعطيات جديدة، ذات اهمية كبيرة في مجال النضال السياسي.

عندما ظهرت اطروحات الرئيس الراحل جمال عبدالناصر في الساحة العربية لقيت تجاوباً هائلاً في كل انحاء البلدان العربية، حتى في المناطق النائية جداً. ولئن حصل انحسار لهذا المد بعد ذلك، فان الامر يعود الى اسباب كثيرة؛ وبالدرجة الأولى إلى كون التركيز بقي على الجانب السياسي، اكثر منه على التركيب الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي حظي باهتمام كبير، دون شك، ولكن بقيت خيوطه التنفيذية في يد اجهزة ضعيفة، أو غير جادة، أو سيئة النية، هي التي ظهر فعلها التخريبي، فيما بعد، وأحدثت نكسة كبيرة في مسار مصر الاجتماعي ـ الاقتصادي، والوطني.

ربما لو امكن تحقيق انجازات اكبر من التي تم تحقيقها، في مجال التركيب الاجتماعي ـ الاقتصادي المصري، لما شهدت مصر، فيما بعد، لا النكسة المعروفة ولا الصعوبات السياسية ـ الاقتصادية التي نجمت عنها.

إن النضال الذي تقوم به المنظمات العمالية والطلابية والنسائية يؤلف اضافات ذات أهمية كبيرة على النضال الوطني العام. وهذا لا يفترض أن تأخذ المنظمات المذكورة دور